الأمم المتحدة S/2006/1019

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عملا بالفقرتين ٩ (د) و ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – في تقريري عن دارفور المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/591)، شددت على التهديد الذي يحيق بالسلام والأمن الإقليميين من جراء الحالة في دارفور، ولا سيما بالنسبة لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه، في الفقرة ٩ (د)، أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بدارفور ستشمل جملة أمور منها:

المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٢ – وعلاوة على ذلك، طلب إليّ المجلس، في الفقرة ١٣ من القرار نفسه، أن أقدم تقريرا عن ”حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان“.

٣ – وبعد ذلك، أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، شجع فيه على القيام ”بأي خطوات ممكنة، بما في ذلك من قبل الأمم

040107 040107 06-68205 (A)

المتحدة، لتعزيز الأمن على طول الحدود بين السودان وتشاد وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وضمان حماية وأمن اللاجئين في تشاد''.

٤ - وسعيا إلى صوغ توصيات عملا بالفقرتين ٩ (د) و ١٣ من القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، أوفدت بعثة تقييم تقني متعددة الاختصاصات إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وتتألف من ممثلين لإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وانضم إلى البعثة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام للمشاركة في المشاورات الرفيعة المستوى التي دارت في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر. وعقدت البعثة اجتماعات مع الرئيس ديبي رئيس تشاد والرئيس بوزيزي رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومع غيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين، مدنيين وعسكريين على السواء؛ وكذلك مع الأحزاب السياسية التي تمثل كلا من الأغلبية وحركات المعارضة؛ ومع ممثلي المجتمع المدني، إضافة إلى ممثلي الجهات الفاعلة في مجالي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. كما عقدت البعثة اجتماعا مع شركاء الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي في كلا البلدين. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتمع الفريق أيضا بقائد القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وكذلك ببعثة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، كانت في زيارة للبلاد بغرض الاضطلاع باستعراض منتصف المدة للقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٥ - وبسبب الحالة الأمنية السائدة، لم تتمكن بعثة التقييم التقني من زيارة شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى وشرقي تشاد، وهما المنطقتان المتاخمتان لدارفور. وتقلصت أيضا مدة زيارة الفريق لتشاد بسبب مكوثه اضطراريا في بانغي لمدة يومين من جراء الشواغل الأمنية التي أثارها هجوم كاسح شنه المتمردون على أبيشي وسائر المناطق في شرقي تشاد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يسافر إثر ذلك إلى انجامينا سوى ثلة من أعضاء الفريق، عندما اتضحت استحالة القيام بزيارة ميدانية إلى شرقي تشاد بسبب تواصل أعمال القتال.

٦ - وعليه، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في كلا البلدين، وعلى وجه الخصوص، عن حماية المدنيين في مواقع إيواء اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد. كما يعرض بإيجاز بعض الخيارات الأولية المتعلقة

بالولاية الممكنة والهيكل والمفهوم الخاص بالعمليات التي سيضطلع بها وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في كلا البلدين.

ثانيا – الحالة السياسية والأمنية

ألف – تشاد

٧ – ما فتئت تشاد تواجه، منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٦٠، حالة مزمنة من الصراع المتسم بالعنف وانعدام الاستقرار السياسي، مما أعاق قيام مؤسسات دولة قوية وبزوغ الحكم الديمقراطي في البلد. وعلاوة على ذلك، أسهمت الانقلابات العسكرية المتعاقبة في ثقافة للعنف ما برحت تسود البلد. كما أن غياب الاستقرار السياسي وانعدام الأمن أعاقا بدورهما على نحو خطير التنمية الاقتصادية، على الرغم من التوقعات بارتفاع عائدات صناعة النفط الجديدة.

٨ – وعقب استلام السلطة من حسين حبري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فاز الرئيس إدريس ديبي إيتنو في ثلاثة انتخابات رئاسية متتالية أجريت في الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٦. ولم تتمكن تشاد خلال هذه الفترة، على الرغم من إحراز قدر من التقدم، من إرساء حكم شامل ينضوي في ظله الجميع.

٩ – وأتاح تعديل دستوري أقر في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ للرئيس ديبي أن يخوض غمار الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٦ لنيل ولاية ثالثة. وأدى انشقاق ضباط عسكريين ذوي رتب عالية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وقرارهم الانضمام إلى مختلف المجموعات التشادية المتمردة إلى مزيد من تقويض المناخ السياسي، كما شكل تهديدا خطيرا للحكومة. واستغلت هذه المجموعات المتمردة الوضع المتقلب في المناطق الحدودية من أجل شن هجمات ضد الجيش الوطني التشادي ما فتئت تزداد تنسيقا على ما يبدو.

١٠ – وتفيد التقارير بأن المجموعات المتمردة تضم بين صفوفها أعدادا كبيرة من الضباط السابقين في الجيش الوطني التشادي وكذلك أفرادا غير تشاديين، بمن فيهم مواطنون سودانيون. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن بعض العناصر السودانية المسلحة، بما في ذلك عناصر تابعة لحركة العدالة والمساواة وجبهة الخلاص الوطني، لها وجودها في المنطقة الشمالية الشرقية من تشاد، حول منطقة بهائي. كما أن هناك مزاعم بأن المجموعات المتمردة السودانية تقوم بالتجنيد من أوساط مخيمات اللاجئين في تشاد.

١١ – واعتبارا للحالة التي ما فتئت تزداد تقلبا في المنطقة الحدودية، وعملا باتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وكذلك باتفاق نجامينا المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، اتفقت

تشاد والسودان على إنشاء آلية مشتركة لرصد الحالة على طول الحدود المشتركة من خلال نشر قوات عسكرية مختلطة في عدة مناطق على امتداد الحدود. بيد أن هذين الاتفاقين لم ينفذا، وتدهورت العلاقات بين البلدين تدهورا كبيرا. وتبادل الطرفان الاتهامات بمؤازرة المجموعات المتمردة و/أو المرتزقة الساعين إلى زعزعة استقرار حكومتيهما. وفي الوقت نفسه، لا يوجد بين حكومة تشاد والمعارضة السياسية أو المجموعات المتمردة سوى قدر محدود جدا من الحوار.

١٢ - وازدادت أنشطة التمرد والإجرام، إضافة إلى التطاحن العرقي، في شرقي تشاد على امتداد الأشهر الأخيرة. وشملت هذه الأنشطة هجمات قامت بها مليشيا الجنجويد المتمركزة في جنوب السودان، حيث شنت غارات داخل تشاد وقامت بأعمال سلب ونهب. وأعلنت تشاد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر حالة الطوارئ في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما في مقاطعات واداي، ووادي فيرا، وسلامات. وجرى تمديد حالة الطوارئ أيضا، على سبيل وقائي، لتشمل مقاطعات حجر لاميس، وبوركو - إنيدي - تيبيستي، وشاري الوسطى، ونجامينا. وفي أعقاب الاحتلال الوجيز لأبيشي الواقعة شرقي تشاد في الآونة الأخيرة على يد المتمردين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وتصاعد أنشطة المتمردين حول بيلتين الواقعة على بعد ٦٠ كيلومترا شمال شرق أبيشي، وصدور تهديدات عن المتمردين بالإغارة على نجامينا، أعلنت الحكومة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر أنها باتت في ''حالة حرب'' مع السودان، واتهمت كلا من السودان وعناصر من المملكة العربية السعودية بتقديم الدعم للمتمردين.

١٣ - ويتألف الجيش الوطني التشادي حاليا من ٢٥ ٠٠٠ جندي، ينتشر من بينهم ١٥ ٠٠٠ جندي في شرقي تشاد حسبما تفيد التقارير. وبموجب الدستور التشادي، تتشاطر الشرطة الوطنية وخفر الدرك الوطني مسؤوليات إنفاذ القانون في البلد. ويقدر قوامهما معا بما عدده ١٠ ٠٠٠ فرد. وتوجد الشرطة الوطنية أساسا في المناطق الحضرية، بينما ينتشر خفر الدرك في الأرياف. بيد أن وجود الشرطة حاليا في المناطق الشرقية لا يتجاوز تعداده حسبما تفيد التقارير زهاء ٢٠٠ ضابط شرطة موزعين بين دائرتي شرطة أبيشي وبيلتين. ويشوب النقص مستوى التدريب والدعم اللوجستي الأساسي لهاتين الوحدتين، كما أن قوامهما غير كاف إلى حد بعيد لتلبية احتياجات سكان يقدر عددهم بـ ١,١ مليون نسمة في المقاطعات الشرقية الثلاث.

١٤ - ويبدو أن وجود القوات العسكرية الفرنسية في تشاد له تأثير ملحوظ في إحلال الاستقرار، على الرغم من إحجام هذه القوات عن التدخل في أعمال القتال الأخيرة التي

نشبت بين المجموعات المتمردة والحكومة. ويتمركز في تشاد إجمالا ما ينيف عن ١ ٠٠٠ جندي فرنسي، يسندهم عتاد جوي مهم.

١٥ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أعربت حكومة تشاد عن وجهات نظرها الأولية بشأن دور ممكن للأمم المتحدة في شرقي تشاد عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). ودعت المذكرة إلى إجراء انتشار محدود لـ ''قوة مدنية دولية'' كفالةً للأمن في مخيمات اللاجئين التي أقيمت في شرق البلد و''ضمانا لحيادها''. وفي الوقت نفسه، اقترحت أن تتألف القوة من خفر الدرك الذين توفرهم البلدان الأفريقية وتغطي تكلفتهم أوروبا أو الأمم المتحدة. وأشارت المذكرة كذلك إلى أن الحكومة لا تريد أن تستخدم تشاد ''قاعدة خلفية للتدخل في دارفور تحت رعاية الأمم المتحدة دون موافقة مسبقة من السودان''. بيد أن حكومة تشاد ادعت في مذكرة متابعة شفوية مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ أن هناك عملية إبادة جماعية يجري ارتكابها على الحدود التشادية السودانية. واتهمت السودان بانتهاج سياسة ''الأرض المحروقة'' في دارفور وشرقي تشاد. وأهابت المذكرة الشفوية بالمجتمع الدولي أن ينشر ''قوة للأمم المتحدة'' على طول الحدود مع السودان، وأن ''ينفذ قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦) تنفيذا فعالا''.

١٦ - وأكد الرئيس ديبي خلال اجتماع مع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في ٢ كانون الأول/ديسمبر أن حكومته ترحب، من حيث المبدأ، بنشر وجود للأمم المتحدة في شرقي تشاد، عملا بالفقرة ٩ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). بيد أن الرئيس ديبي لاحظ أن آليات هذا النشر تتطلب مزيدا من المناقشة على الصعيد التقني. وفي الوقت نفسه، شدد على قراره القيام بنقل عدة مخيمات للاجئين بعيدا عن الحدود لأسباب أمنية. وفي رسالة لاحقة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أكد الرئيس ديبي أنه سيوافق على نشر ''وجود دولي على الحدود مع السودان'' تعزيزا للأمن في المنطقة وكفالة لحماية اللاجئين والمشردين داخليا.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

١٧ - اتسم تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي بلد ضخم في مساحته وذو كثافة سكانية ضئيلة، بتأصل الفقر، وشيوع التوتر العرقي، وتفشي عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح، بما في ذلك على امتداد العشر سنوات الأخيرة. وتأثر هذا البلد أيضا بعدم الاستقرار الإقليمي والصراعات الداخلية السائدة في بلدان مجاورة، بما أسفر عنه ذلك من تحركات اللاجئين والأسلحة والمجموعات المسلحة عبر حدوده غير المنيعة.

١٨ - وفي أعقاب سلسلة من الصراعات الداخلية وحركات العصيان التي شهدها عاما ١٩٩٦ و ١٩٩٧، أفضت جهود الوساطة دون الإقليمية إلى إنشاء بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي في شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، حلت محلها عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي إثر نجاح الانتخابات التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، سُحبت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وحل محلها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما فتئ هذا المكتب يدعم الجهود المبذولة من أجل توطيد السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

١٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، تدهورت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو ملحوظ، ولا سيما في الجزء الشمالي من البلد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أنشأت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا القوة المتعددة الجنسيات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومنذ ذلك الحين، ما برحت القوة، التي تتألف من ٣٨٠ جنديا قدموا من تشاد والكونغو وغابون تضطلع بدور مفيد. وتتمثل الولاية الحالية المنوطة بهذه القوة دون الإقليمية، والتي ستنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في المساهمة في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢٠ - وفي إثر حلول الجنرال فرانسوا بوزيزي محل الرئيس أنج - فليكس باتاسي غداة انقلاب آذار/مارس ٢٠٠٣ توقف الحوار الوطني الذي استهل في عام ٢٠٠٢. وبعدئذ، نظمت الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس بوزيزي حوارا وطنيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بمشاركة من رؤساء جمهورية أفريقيا الوسطى السابقين، باستثناء الرئيس باتاسي.

٢١ - وعلى الرغم من فوز الجنرال بوزيزي لاحقا بالانتخابات الرئاسية والتشريعية في أيار/مايو ٢٠٠٥، فإن الاستقرار الهش الذي عرفه البلد زاد تدهورا من جراء انعدام الأمن بسبب نشاط العصابات الإجرامية وبزوغ تمرد مسلح في شمال غرب البلد وشمال شرقه على السواء. وتتألف المجموعات المتمردة من مناصري الرئيس السابق باتاسي وعناصر كانت ترتبط سابقا بالرئيس بوزيزي لكنها انقلبت عليه منذ ذاك الحين. وتوالت الهجمات على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى على نحو منتظم، وغدت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تجابه صعوبات في الحفاظ على القانون والنظام في عدة أجزاء من البلد.

٢٢ - وأعلنت إحدى المجموعات المتمردة بجمهورية أفريقيا الوسطى مسؤوليتها عن الهجوم والاحتلال اللذين تعرضت لهما مدينة بيراو الواقعة في مقاطعة فاكاغا الشمالية الشرقية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/

ديسمبر، احتلت هذه المجموعة أيضا مدينتي أووانداديالي وسام أووادیا الواقعتين في المقاطعة نفسها. واتهمت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى السودان بتقديم الدعم للمجموعة. واستعادت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى السيطرة على هذه المناطق، بدعم من القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومن فرنسا.

٢٣ - وتعرضت بيراو للهجوم والاحتلال بعد فترة وجيزة من نشوب مواجهات عنيفة في تشاد بين الجيش الوطني التشادي وإحدى المجموعات التشادية المتمردة. وأثار توقيت هذين الحدثين تكهنات مفادها أن عناصر متمردة تشادية ربما تكون قد أقامت روابط مع مجموعات متمردة معيّنة من جمهورية أفريقيا الوسطى، مستخدمة المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى كقاعدة خلفية وطريق بديل بغرض شن هجمات داخل تشاد. وهناك تقارير تعزز هذا التصور وتشير إلى أنه بعد مرور زهاء عشرة أيام على الهجوم الذي شن على انجامينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، هبطت طائرة في شمال شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى مرتين على الأقل وجرى إنزال جنود وتفريغ عتاد عسكري.

٢٤ - وليس لدى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الراهن القدرة على توفير بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد، وهي تعتمد إلى حد كبير على الدعم المقدم من القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومن فرنسا. وهي تتألف من قرابة ٠٠٠ ٤ جندي، لا يتعدى من هم في عداد الجند الجاهزين من بينهم ٠٠٠ ١ جندي فقط حسب التقييمات. ولئن كان هؤلاء الجنود يتوفرون على قدر من الإمكانات، فإنهم يفتقرون إلى الخصال القيادية وإلى العتاد والتدريب والدعم المنتظم، ولا سيما المرتبات والدعم اللوجستي. وثمة دلائل تشير إلى أن القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ارتكبت، خلال عمليات عسكرية، انتهاكات لحقوق الإنسان ضد مدنيين اعتقدت أنهم يقدمون الدعم إلى المتمردين.

٢٥ - وفي الوقت الراهن، تخلى جنود الدرك والشرطة في جمهورية أفريقيا الوسطى عن المقاطعات الثلاث الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية (باميغي - بانغوران، وكوتو - العليا، وفاكاغا). ويبلغ القوام الإجمالي للشرطة الوطنية وأفراد الدرك ما عدده ١٤٥ ٣ فردا، بيد أن تشكيلتهما الحالية لا تمكنهما من مجابهة الأزمة الراهنة في الشمال الشرقي على نحو فعال. ويحتاج كل من الجيش والشرطة إلى إصلاح عاجل لتمكينهما من بسط الأمن بسطا فعالا في جميع أرجاء البلد، مع الامتثال في الوقت نفسه لمعايير حقوق الإنسان.

٢٦ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجه وزير الخارجية نداء بالعمل على

التنفيذ الفوري والفعال للتدابير المبينة في الفقرة ٩ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وخلال الاجتماع المعقود مع الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، رحب الرئيس بوزيزي بإمكانية إنشاء وجود لحفظ السلام تابع للأمم المتحدة في شمال شرقي البلد، وشدد على الحاجة لنشره في أقرب وقت ممكن، مؤكدا في الوقت ذاته على أن المتمردين في الشمال الشرقي يلقون الدعم من السودان.

ثالثا – الحالة الإنسانية

ألف – تشاد

٢٧ – تعاني تشاد حاليا من أزمة إنسانية متعددة الجوانب تتعلق بالصراع الدائر في دارفور وعدم الاستقرار في شمالي جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كان عدد من تستضيفهم تشاد من اللاجئين ٠٠٠ ٢٣٢ لاجئ، من دارفور، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٤٨ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. وبلغ مجموع التشاديين الذين شُرِّدوا جراء تزايد العمليات القتالية في الآونة الأخيرة، قرابة ٠٠٠ ٩٢ شخص، من أصل ما مجموعه ١,١ مليون من السكان في الجزء الشرقي من البلد.

٢٨ – وعلى الرغم من العبء الثقيل الذي يمثله اللاجئون السودانيون على البلد، رحَّبت بهم حكومة تشاد، وفقا للمعايير والالتزامات الدولية. بيد أنه حتى يتسنى للسلطات التحكم في الحالة ، ناشدت الحكومة المجتمع الدولي مرارا بأن يقدم لها المساعدة.

٢٩ – ومن عدد يبلغ مجموعه ٠٠٠ ٢٣٢ من اللاجئين السودانيين، يتلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢٠ المساعدة في ١٢ مخيما للاجئين. بيد أنه يتواصل قدوم لاجئين جُدد من دارفور، ولو أن ذلك بنسبة أقل. وأمكن حتى الآن توفير الإقامة لهم في المخيمات الموجودة.

٣٠ – وتقع مخيمات اللاجئين هذه في المنطقة الحدودية المتاخمة لدارفور، وتوجد جميعها، باستثناء مخيمين، على مسافة تزيد على ٥٠ كيلومترا من الحدود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قررت حكومة تشاد أنه ينبغي نقل المخيمات إلى مسافة أبعد داخل البلاد، وذلك بحوالي ٥٠٠ كيلومتر من الحدود، وناشدت المجتمع الدولي أن يقدم لها المساعدة لتحقيق ذلك. ووفقا لما ذكرته الحكومة، يمثل نقل المخيمات مسألة ضرورية، ليس لضمان أمن اللاجئين فحسب، بل لتفنيد الاتهامات التي توجهها الحكومة السودانية بأن أنجامينا تشجع المتمردين السودانيين على استخدام مخيمات اللاجئين باعتبارها قواعد خلفية. وخلال بعثة التقييم التقني، أعرب الرئيس ديبي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين مرارا عن إصرارهم على ضرورة نقل المخيمات. وأنشأت حكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين فريق عمل تقنيا لتحديد مواقع بديلة تتوفر فيها المعايير الدنيا، بما في ذلك الأمن والمياه والتوافق الإثني والقابلية للاستمرار على المدى المتوسط ووجود فرص للاكتفاء الذاتي. وفضلا عن ذلك، يخضع نقل اللاجئين للظروف الأمنية.

٣١ - ومعظم المشردين داخليا في شرقي تشاد لا يقيمون في المخيمات. وأفادت تقارير بأن ميليشيا الجنجويد قامت بشكل متكرر، خلال الفترة بين ٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بمهاجمة نحو ٤٠ قرية، وإحراقها، في المناطق الواقعة جنوب قوز بيدا وكوكو أنغرانا، مما أفضى إلى مقتل عدد يتراوح بين ٢٦٠ إلى ٥٠٠ مدني. ونتيجة لذلك، تم توزيع المشردين داخليا على أماكن متفرقة، وهم يعيشون الآن قرب مخيمات اللاجئين، على مقربة من القرى والمدن، في حين يوجد آخرون مشتتين في أماكن تجعل من تقديم المساعدة لهم أمرا أشد صعوبة.

٣٢ - وقد كفلت أوجه التوافق الإثني واللغوي بين السكان في المنطقة حتى الآن بقاء التوترات بين المشردين داخليا واللاجئين السودانيين والمجتمعات المحلية عند مستوى منخفض. بيد أن تزايد الضغوط على الأراضي وغيرها من الموارد الشحيحة، وأعمال القتال التي نشبت في المنطقة مؤخرا، تقوض من التعايش السلمي بين المجموعات المختلفة. وتقدم وكالات المساعدة الإنسانية العون بشكل متزايد للمجتمعات المضيفة لكي تخفف عنها العبء، ولتحد أيضا من التوترات. بيد أنه من الواضح أن هذه المساعدة ليست كافية، وأن هناك حاجة لبذل جهود أكبر لتقديم المساعدة الغوثية وتنفيذ برامج الإنعاش.

٣٣ - ويقوم ما مجموعه ١٠ وكالات تابعة للأمم المتحدة و ٣٩ منظمة غير حكومية دولية، وأعضاء حركة الصليب الأحمر، بتوفير الأغذية والمياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية والمأوى والدعم الغذائي والتعليم والحماية وأنشطة الرعاية النفسية - الاجتماعية، وغير ذلك من ضروب المساعدة للاجئين المتضررين جراء الصراعات، للمشردين داخليا، والسكان المستضيفين. وبالإضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة، يواجه تنفيذ عمليات التعاون في المجال الإنساني في شرقي تشاد، تحديات هائلة. وتتسم المنطقة بالوعورة والاتساع، ولا يوجد بها سوى حد أدنى من الهياكل الأساسية، وخلال موسم الأمطار يصبح من المتعذر تقريبا الدخول إلى معظم أجزاء المنطقة.

٣٤ - وقد أجبرت أعمال القتال، وما سببته من أنشطة إجرامية، وكالات المساعدة الإنسانية على أن تقوم مرارا بإجلاء موظفيها من شرقي تشاد. وتطلّب القتال الذي نشب حديثا الانتقال إلى المرحلة الأمنية الرابعة، ونتيجة لذلك، يجري الحد من عدد موظفي المساعدات الإنسانية وموظفي المنظمات غير الحكومية الذين يعملون في شرقي تشاد، ونقلهم

إلى أماكن أخرى. وتؤدي حالات الانقطاع المستمرة في العمل إلى عرقلة أنشطة تقديم المساعدة الحيوية.

٣٥ - ونظرا للطابع المعقد والمزعزع الذي تتسم به الحالة الأمنية، يواجه اللاجئون والمشردون والمجتمعات المضيفة طائفة واسعة من التهديدات. ويضاعف من هذه التهديدات غياب أبسط مؤسسات حفظ القانون والنظام. ومن بين أشد التهديدات خطرا استخدام المجموعات المتمردة المختلفة لمخيمات اللاجئين والسكان المحليين للأغراض العسكرية؛ والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال؛ وارتكاب الأنشطة الإجرامية؛ والاحتراب العرقي؛ والتنافس العنيف على الموارد الطبيعية الشحيحة. وثمة أدلة تشير إلى وقوع أعمال عنف جنسي وأعمال عنف مدفوعة بنوع الجنس، بيد أن الأعراف الثقافية تحول دون تقدم من تعرضوا لهذه الممارسات لطلب العلاج أو الإبلاغ عن الحوادث. وبصفة عامة، يشكل تنامي انعدام الأمن أكبر عقبة رئيسية في حد ذاتها أمام حماية السكان المدنيين.

٣٦ - وردا على التهديدات الأمنية المتزايدة لمخيمات اللاجئين، وما يُجابَه من مصاعب بسبب عدم قدرة حكومة تشاد على ضمان الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتفاوض على مذكرة تفاهم مع وزارتي الدفاع والإدارة الإقليمية، في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتنص المذكرة على نشر ٢٣٥ فردا من أفراد الدرك في ١٢ مخيما للاجئين. وإثر تدهور الأوضاع الأمنية، تم التفاوض بشأن بروتوكول إضافي والتوقيع عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وبموجب البروتوكول، سيتم نشر عدد إضافي من أفراد الدرك، يبلغ ٧٥ فردا، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ٣١٥ فردا. وقد تم توسيع نطاق دور أفراد الدرك أيضا ليتضمن حضورا في المكاتب الميدانية وما حولها، لتحسين أمن موظفي المساعدات الإنسانية. وتوفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهم مجموعة دعم كاملة، بما في ذلك دفع مبلغ ٠٠٠ ٨٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (ما قيمته ١٦٠ دولارا) للفرد الواحد من أفراد الدرك شهريا.

٣٧ - وحتى الآن، تمخض عن تنفيذ مجموعة التدابير الأمنية من خلال أفراد الدرك الوطني نتائج ذات طبيعة متباينة. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد قد قاموا بمهامهم على الوجه الأكمل، ولم يفروا من المدن التي هاجمها المتمردون، فإنه لا تتوفر لهم المعدات اللازمة، والتدريب والخبرات، بما يؤدي إلى وقف أو منع القيام بالأنشطة الإجرامية، وتجنيد الأطفال الجنود، وممارسات العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس، والسماح بوجود مقاتلين مسلحين بين القاطنين في المخيمات. وتم حتى الآن نشر ٢٢٠ فردا فقط من أفراد الدرك، وقد جُند بعضهم في القوات المسلحة لمجابهة المتمردين.

٣٨ - وثمة شاغل رئيسي يتمثل في عدم وجود ترتيب مشابه يغطي مواقع المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة. وفي الوقت الحاضر يوجد فراغ أمني، لا يُستثنى منه سوى المناطق الحدودية التي يعمل فيها الجيش التشادي، يتم استغلاله من قبل معظم الجماعات والعناصر الإجرامية. وعلى الرغم من اتسام الترتيبات الحالية بطبيعتها المبتكرة، فإنها أقل بكثير مما هو مطلوب لضمان حماية السكان المدنيين.

باء - جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٩ - تبعث الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا على القلق الشديد. ويعود سوء الحالة الإنسانية بشكل رئيسي إلى الأحداث الداخلية، والفقر المترسخة جذوره في البلاد، بيد أن عدم الاستقرار في البلدان المجاورة، لا سيما تشاد والسودان، له تأثيره أيضا. وخارج بانغي، والمدن الإقليمية الرئيسية، تنعدم تقريبا الخدمات الأساسية، مثل التعليم والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. ولا تتوفر هياكل أساسية. وقد تزايد حجم التوترات منذ أوائل عام ٢٠٠٦، وترى الأوساط العاملة في مجال الرعاية الإنسانية أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى آخذة في التدهور السريع. ويقدر عدد المتضررين بهذه الأوضاع بأكثر من مليون شخص من مجموع عدد السكان البالغ حوالي ٣,٨ مليون شخص. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كان عدد اللاجئين الذين تستضيفهم جمهورية أفريقيا الوسطى حوالي ٢٠ ٠٠٠ لاجئ، بمن فيهم ١٤ ٠٠٠ لاجئ سوداني و ٣ ٢٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ١ ٥٠٠ لاجئ تشادي. ويتوقع إعادة غالبية اللاجئين السودانيين إلى جنوب السودان في عام ٢٠٠٧.

٤٠ - وتتركز حدة الأزمة الإنسانية حاليا في شمال غربي البلاد، لا سيما في مقاطعات أوهام وأوهام بندي، حيث يوجد ٧٠ ٠٠٠ شخص على الأقل من المشردين داخليا. ويعيش عشرات الآلاف من المدنيين حاليا في الأحراش، بأدنى حد من المأوى، والرعاية الصحية، ومياه الشرب المأمونة، ومرافق الصرف الصحي. ويعتمد بقاؤهم، جزئيا، على وكالات المساعدة الإنسانية القليلة التي تعمل في المنطقة. وتشكل حماية السكان المدنيين، وتقديم أشكال المساعدة المنقذة للحياة، أكثر التحديات الإنسانية إلحاحا.

٤١ - ويقطن في مقاطعة فاكاغا الواقعة في شمال شرقي البلاد وذات الكثافة السكانية المتناثرة ٥٢ ٠٠٠ نسمة (تعداد سكان عام ٢٠٠٣)، أو بكثافة سكانية قدرها ١,١ نسمة لكل كيلومتر مربع. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى تلك المنطقة، وندرة المعلومات عن الحالة في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، ليس في الإمكان، في الوقت الحاضر، التوصل إلى فهم دقيق للحالة الإنسانية هناك. ولكننا نفترض أن الحالة الإنسانية في فاكاغا مشابهة

للأوضاع في بقية البلاد. وتفيد التقارير أن عددا كبيرا من أفراد السكان المدنيين قد شردوا بسبب القتال الذي نشب في الآونة الأخيرة، وذلك في بيراو وما حولها. ولا توجد في الوقت الحاضر أية وكالة تابعة للأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية دولية في المنطقة. وطلبت المنظمات غير الحكومية الدولية الإذن من الحكومة بتقييم الوضع في المنطقة. غير أن الحكومة تزعم أن الأمن في المنطقة منعدم بدرجة يتعذر معها أي وجود ميداني للمساعدات الإنسانية.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

ألف – تشاد

٤٢ – تجابه تشاد تحديات رئيسية في مجال حقوق الإنسان. ولا تبدو الهياكل الحكومية القائمة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان قادرة على معالجة معضلة ثقافة الإفلات من العقاب التي تبدو مترسخة في الولاءات العرقية، أو أنها غير راغبة في القيام بذلك. وثمة تصور عام بأن السلطة التنفيذية تتدخل في عمل السلطة القضائية.

٤٣ – ولم تُدمج حتى الآن معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها تشاد في قوانينها المحلية. وفي المناطق النائية، بما فيها تلك الواقعة على الحدود مع دارفور، تحد الآلية التقليدية لفض المنازعات، المعروفة باسم ''الدّية'' من إعمال القانون التشادي. وفي معظم المدن الواقعة في المناطق الشرقية يتردد أن النظام القضائي قد توقف عن العمل. وتؤدي ظاهرة الإفلات من العقاب المترتبة على ذلك إلى تفاقم التوتر العرقي.

٤٤ – ومن بين انتهاكات حقوق الإنسان التي أبلغ عنها في تشاد حالات الإعدام خارج نطاق القانون، وإساءة المعاملة والتعذيب، والتجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وممارسات العنف الجنسي، وغير ذلك من انتهاكات الحقوق السياسية.

٤٥ – ويزيد من تفاقم الحالة العامة لحقوق الإنسان الصراعات في المناطق المتاخمة لدارفور. وتشير النتائج التي توصلت إليها المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان، في شرقي تشاد، إلى أن بضع مئات من الأشخاص قد قُتلوا في الأشهر الثلاثة الماضية، نتيجة للعنف الطائفي. ويمكن الحصول بسهولة على الأسلحة الصغيرة. ويتكاثر وجود المجموعات المسلحة بمعدل يبعث على الانزعاج. ويبدو اللاجئون والمشردون داخليا من الرجال والنساء والأطفال واقعين في قبضة دوامة عنف لا تحرمهم فقط من سبل كسب عيشهم بل تقوض بشكل مستمر من سلامتهم الجسدية.

٤٦ – ووفقا لما ذكرته التقارير، لا يتلقى السكان المدنيون واللاجئون السودانيون، في المناطق الشرقية سوى قدر قليل من الحماية من المؤسسات الحكومية، أو لا يحظون بأية حماية

على الإطلاق. ويمثل انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، بما في ذلك بين أفراد السلطات المدنية، وغياب مجتمع مدني نشط، والتقويض المتزايد لسلطات الزعماء التقليديين، تحديات خطيرة على المدى الطويل.

باء – جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٧ – تمثل حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا مبعثا للقلق الشديد. وتبدو ظاهرة الإفلات من العقاب مسألة رئيسية. وثمة عدة حالات مدعمة بالوثائق تتعلق بإساءة استخدام السلطة، وبجرائم ارتكبها أفراد نظاميون، ولم تخضع هذه الحالات إطلاقا لطائلة العقوبة، أو اتُخذت بشأنها مجرد تدابير تأديبية عادية. وتتضح ثقافة الإفلات من العقاب أيضا في شكل تهديدات تصل أحيانا إلى القيام بأعمال العنف، بل والقتل، ضد القضاة والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين. ويُزعم أيضا أن ممارسات مسيئة لحقوق الإنسان ارتكبها أيضا أفراد تابعون لقوات الشرطة، وإلى حد أقل، أفراد قوة الدرك.

٤٨ – ويفضي الصراع المستمر في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان المحليين. ويلقى بالمسؤولية بشكل واسع على أفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما الحرس الرئاسي، فيما يتعلق بالقيام بأعمال انتقامية، بما في ذلك إحراق القرى ضد السكان المحليين الذين يتهمونهم بتقديم الدعم للمتمردين. وتلقت البعثة أيضا ادعاءات تفيد بوقوع ممارسات مسيئة ارتكبها المتمردون.

٤٩ – وتبدو ممارسة العنف الجنسي ضد النساء، بل وضد الرجال أيضا، ميراثا باقيا خلفته أعمال التمرد التي وقعت في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، عندما كانت جميع الأطراف ترتكبها على نطاق واسع، إلى الحد الذي برر رفع قضية في هذا الخصوص لتنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية. وثمة تقارير تدعو إلى الانزعاج مفادها أن الشهود الذين سيدلون بشهاداتهم في المحكمة الجنائية الدولية يتعرضون للتحرش بهم من طرف جناة يرتدون الآن الأزياء الرسمية الحكومية. وأفاد مصدر موثوق به أن عشرات الحالات من العنف الجنسي قد ارتكبت في عام ٢٠٠٦.

٥٠ – ومن بين الانتهاكات التي أبلغ عن وقوعها مؤخرا القيام بصورة مستمرة بممارسات إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم، واستمرار عمليات تجنيد الأطفال الجنود لنشرهم في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك شمال شرقي البلد، فضلا عن الممارسة الثقافية المتمثلة في استرقاق الأقزام.

٥١ - وخارج نطاق بانغي، لا يبدو هناك وجود لأي نظام قضائي عامل في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يمكن أن يُنظر إليه باعتباره سببا ونتيجة في آن معا لظاهرة الإفلات من العقاب السائدة. ولا تتوفر القدرات للقيام بعملية جمع وتحليل مستقلة للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما في المناطق المتضررة بالصراعات، مثل المنطقة الشمالية الشرقية.

خامسا - الخيارات الأولية لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

ألف - النتائج الرئيسية

٥٢ - بالنظر إلى أن بعثة التقييم التقني لم تتمكن من زيارة شرق تشاد أو الشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب أعمال القتال المستمرة في كلتا المنطقتين، فقد تعذر وضع توصيات كاملة بشأن وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في هاتين المنطقتين. ومن ثمَّ، ينبغي النظر إلى النتائج التالية بوصفها نتائج أولية سيتعين تأكيدها وتعديلها عن طريق المزيد من عمليات التقييم.

٥٣ - وقد أكدت البعثة التقنية أن الصراعات في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مترابطة بشكل متزايد، مما يشكل تهديدات كبيرة للأمن دون الإقليمي. وقد اتسعت رقعة صراع دارفور بالفعل إلى تشاد، وكانت له آثاره الوخيمة على هذا البلد وما وراءه، أما في جمهورية أفريقي الوسطى فتؤكد الحكومة أن السودان يدعم المتمردين في الشمال الشرقي. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن جماعات المتمردين في تشاد استعملت الشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى طريقا لتجنب الحدود بين دارفور وتشاد، مما زعزع الاستقرار في مقاطعة فاكاغا. وتشهد على سهولة التسرب عبر الحدود التقارير المتعددة عن عمليات التسلل والاقتحام والأنشطة عبر الحدود من جانب ميليشيات القبائل والجنجويد، وكذلك القوات النظامية ومتمردي كل من البلدان الثلاثة، باستثناء القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٥٤ - وقد سبق أن تسببت أعمال القتال في دارفور وشرق تشاد في أزمة إنسانية إقليمية شملت ما يزيد مجموعه عن ٢,٣ مليون لاجئ ومشرد داخليا على جانبي الحدود. ولئن تعذر تقييم الظروف في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن من البديهي أن أعمال القتال الأخيرة أدت إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية هناك. وإذا استمرت أعمال القتال على نمطها

الحالي في المناطق الحدودية، فإن ذلك قد يؤدي إلى ترحيل السكان، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية ككل.

٥٥ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت القوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وهي قوة دون إقليمية، دورا مفيدا بمساعدة فرنسية، ولكن هذه العملية دون الإقليمية غير كافية لا من حيث ولايتها ولا من حيث قدراتها لتحقيق استقرار الوضع.

٥٦ - ولدى إعداد هذا التقرير، لا توجد أي عملية سياسية أو عملية مصالحة مهمة لحل الصراعات في أي من تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى. وحتى الآن، تجنبت الحكومتان الدخول في مناقشات مع جماعات المتمردين بحجة أن على هذه الجماعات أولا أن تلقي أسلحتها وتدعم عملية المصالحة. ومع استمرار أعمال القتال، تبدو الآفاق قاتمة لإحلال سلام وأمن دائمين. وعلاوة على ذلك، وفي ظل الاتجاهات السائدة، فإن المواجهة المسلحة قد تستمر والأزمة الإنسانية قد تزداد حدة.

٥٧ - وبينما ناقش أعضاء بعثة التقييم التقني مع كبار المسؤولين الحكوميين، في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، نشر وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة، لم يكن بوسع البعثة التحقق من آراء جماعات المعارضة المسلحة. غير أن أحزاب المعارضة في كلا البلدين أشارت في اتصالاتها مع الفريق إلى أن جماعات المعارضة المسلحة ستعتبر عملية الأمم المتحدة متحيزة ومؤيدة للحكومتين. لذلك، ففي غياب عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة، سيواجه وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة مخاطر أمنية كبيرة.

٥٨ - وأخيرا، رأى الفريق أيضا أن نشر أي وجود للأمم المتحدة وبقاءه بعد ذلك في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى سيطرح تحديات لوجستية كبيرة. فمنطقة العمليات تتميز بتضاريس صعبة، وظروف مناخية قاسية، وهياكل أساسية بالغة السوء، فضلا عن عدم وجود مطارات رئيسية، وتباعد المسافات عن الموانئ البحرية.

باء - ولاية وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة

٥٩ - تمشيا مع الفقرة ٩ (د) من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، يجب أن يسعى وجود محتمل متعدد الأبعاد للأمم المتحدة إلى تحسين الحالة الأمنية في المناطق الموجودة على طول الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وستتوقف الولاية على حجم الوجود المأذون به ونطاقه. وتفيد التوصيات الأولية للبعثة بأن على الولاية أن تشمل العناصر التالية: تيسير العملية السياسية/الحوار السياسي في مناطق النشر؛ وحماية المدنيين في حدود

الإمكانيات المتاحة؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة وأصولهم؛ ورصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها؛ وتعزيز النظام القضائي ونظام الشرطة والإصلاحيات على الصعيد المحلي. وعلاوة على الأنشطة المذكورة أعلاه، يمكن للبعثة أيضا أن تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعناصر المتعلقة بنوع الجنس والسلوك وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام، حسبما هو ملائم.

جيم – الهيكل العام لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة

٦٠ – نظرا للتطورات الميدانية والتقييم السياسي والأمني العام، سيبدو من الضروري النظر في إنشاء وجود مستقل للأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، يقوم بالاتصال والتنسيق عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان/بعثة الأمم المتحدة في السودان وعمليات أخرى للأمم المتحدة. ونظرا لترابط الحالة في البلدين، يجب أن يغطي الوجود كلا من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون مقر وجود الأمم المتحدة الجديد في انجامينا. وستركز أنشطة العمليات الرئيسية على شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى مع مكتب اتصال في بانغي.

٦١ – ومن المتوخى أن يكون الوجود متعدد الأبعاد وبرئاسة ممثل خاص. وستكون العناصر المدنية للبعثة متواضعة نسبيا من حيث الحجم، وستكمل الشركاء والأنشطة القائمة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وتنسق معهم عن كثب، بما في ذلك الأفرقة القطرية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال – مفهوم العمليات لوجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة

٦٢ – نظرت بعثة التقييم التقني في خيارين رئيسيين لوجود متعدد الأبعاد على النحو التالي:

(أ) الخيار ألف – بعثة للرصد: تكون ولاية بعثة الرصد هي مراقبة الحالة في المناطق الحدودية، كما أنها تتصل بالأطراف، وتقدم خدمة الإنذار المبكر، وتساهم في تحسين الحالة الأمنية من خلال بناء الثقة والتدابير الوقائية؛

(ب) الخيار باء – بعثة للرصد والحماية: علاوة على ما سبق، ستساهم بعثة أكبر للرصد والحماية في تحسين الأمن في المنطقة الحدودية بالقيام أيضا، في حدود قدراتها، بتوفير الحماية للمدنيين المعرضين لخطر وشيك.

هاء – الشؤون السياسية والمدنية

٦٣ – في إطار كلا الخيارين، سيكون على البعثة أن تدرج عنصرا للشؤون السياسية والمدنية. وسيقدم العنصر السياسي الدعم والمشورة إلى الممثل الخاص، ويساعده في تيسير الحوار السياسي داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وفيما بينها، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات طرابلس وانجامينا، وفي إقامة اتصال مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والكيانات دون الإقليمية الأخرى ذات الصلة. وسيكون هذا العنصر مسؤولا أيضا عن تقديم التقارير إلى المقر. وسيتصل عنصر الشؤون السياسية بالسلطات المحلية والمجتمع المدني في مناطق النشر ويساعد على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية. وسيكون لكل من عنصري الشؤون السياسية والمدنية موظفون في انجامينا والمواقع الميدانية في شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في مكتب الاتصال في بانغي.

واو – العنصر العسكري

مفهوم العنصر العسكري للخيار ألف – بعثة الرصد

٦٤ – تكمن مهمة القوة العسكرية في رصد الأنشطة عبر الحدود للجماعات المسلحة على طول الحدود مع دارفور والتبليغ عنها، مع التركيز على نقاط العبور الرئيسية، وذلك لتقديم خدمة الإنذار المبكر ضد التسلل أو الاقتحام؛ والحفاظ على الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والبعثة الأفريقية في السودان/بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات الفرنسية، والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والسلطات في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها. وستكون نقاط التطبيق الرئيسية لبعثة الرصد تسعة معابر حدودية رئيسية في تشاد ومعبر واحد في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك مدن رئيسية في المنطقة الحدودية. وعلى نحو مثالي، سيجري تحسين الفعالية بواسطة جهود مماثلة من البعثة الأفريقية في السودان على الجانب السوداني من الحدود.

٦٥ – وسيكون لعملية الأمم المتحدة هذه تشكيلة بحجم لواء مع إقامة مقر عسكري في أبيشي، وثلاثة قطاعات كتائب في تشاد وكتيبة رابعة منشورة في قطاع منفصل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٦ – وعلاوة على العملية الأرضية والدوريات المكثفة في المناطق الحدودية، سترصد البعثة الحدود بالمراقبة الجوية. وستجرى أيضا دوريات بعيدة المدى. وقد تم النظر في استخدام

مراقبين عسكريين غير مسلحين ولكنه استُبعد، إذ تقرر أنه لا يمكن نشرهم بسلامة في المنطقة الحدودية دون حماية مسلحة.

٦٧ - وسيجري إنشاء وحدات رد سريع على صعيدي البعثة والقطاع على السواء، ودعمها بالحركة الجوية وبمركبات خاصة. وستحتاج البعثة إلى دعم سريات هندسية للمساعدة في بناء قواعد الأمم المتحدة وتوفير قدرات تشغيلية إضافية. وستتطلب القوة أيضا ست طائرات عمودية على الأقل لتوفير النقل الجوي للجنود، فضلا عن توفير عملية مكرسة للإجلاء الطبي. وستكون هناك حاجة إلى إقامة مستشفى من الدرجة ٢ في أبيشي، مع مرفق معزز من الدرجة ١ في بيراو. وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى شرطة مدنية ونقل اللوجيستيات، رهنا بتقييم إضافي.

مفهوم العنصر العسكري للخيار باء - بعثة الرصد والحماية

٦٨ - علاوة على الاضطلاع بمهام الاتصال والرصد الوارد وصفها أعلاه، ستتولى القوة الأكبر، في حدود قدراتها، مهمة ردع الهجمات وتوفير الحماية للمدنيين المعرضين لخطر وشيك في مناطق نشرها.

٦٩ - وسيكون لهذا الخيار تشكيلة عسكرية بحجم فرقة مع وجود مركز قيادة الفرقة في أبيشي. وستتكون القوة من ثلاثة قطاعات ألوية في تشاد؛ وقطاع كتيبة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي القطاعات، سيرصد العنصر العسكري الأنشطة العابرة للحدود للجماعات المسلحة ويجري دوريات لتوفير تغطية أمنية للمنطقة حول المدن والقرى ومواقع المشردين داخليا. وستسعى القوة إلى ردع هجمات الجماعات المسلحة والرد استباقيا لحماية السكان المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا. وستتطلب القوة أيضا قدرات رد سريع على مستوى القوة والقطاع والكتيبة، يمكن نشرها بالطائرات أو في مركبات خاصة. وستتطلب القوة أيضا عناصر داعمة إضافية، من قبيل السرايا الهندسية وطائرات عمودية إضافية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سيبقى نشر كتيبة قوية محصورا في الشمال الشرقي للمنطقة الحدودية.

زاي - عنصر الشرطة

٧٠ - سيكون مفهوم عنصر الشرطة متشابها في كلا الخيارين. ففي تشاد، ستساعد شرطة الأمم المتحدة الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون في المهام الأساسية الأربع التالية: أنشطة الشرطة في مخيمات اللاجئين (١٢ موقعا)؛ وأنشطة الشرطة في المدن الرئيسية (بما فيها قواعد الأنشطة الإنسانية)؛ والقيام بدوريات في طرق الذهاب والإياب بين المكاتب الميدانية

الإنسانية والسكان المشردين داخليا واللاجئين؛ وأنشطة الشرطة في مناطق المشردين داخليا. ولا يمكن إنجاز هذه المهام إلا مقترنة بوجود عسكري للأمم المتحدة يمكن أن يوفر الأمن الضروري. وستنفذ المهام السابقة الذكر من خلال تعزيز قدرات الشرطة/الدرك المحلية، والبناء على النهج الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين. وتدل التقديرات الأولية على أنه ستكون هناك حاجة إلى ما يناهز ٥٨٠ من رجال الدرك والشرطة التشاديين. وسيتلقى كل منهم بدل إقامة ودعما لوجيستيا أساسيا إضافيا. وستتطلب البعثة نحو ١٦٠ من ضباط الشرطة التابعة للأمم المتحدة، بمن فيهم فريق تدريب لاختيار الأفراد المحليين وتدريبهم قبل النشر، وعدد من مستشاري الشرطة لدعم ورصد أنشطة إنفاذ القانون على أرض الواقع. ويمكن النظر في استخدام وحدات الشرطة المشكَّلة، رهنا بإجراء المزيد من التقييمات والتطورات على أرض الواقع.

٧١ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، سيقتصر وجود شرطة الأمم المتحدة، ريثما يتم إجراء تقييم إضافي للحالة في الشمال الشرقي، على عدد صغير من ضباط شرطة الأمم المتحدة لرصد القوات الوطنية للشرطة والدرك وتقديم المشورة إليها، والاتصال بالشركاء، بما في ذلك البعثة الأفريقية في السودان/بعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والقوة المتعددة الجنسيات التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والقوات الفرنسية. وسيشمل النشر خبراء أنشطة الشرطة على الحدود وأفراد إنفاذ القانون العام.

حاء - الشؤون الإنسانية

٧٢ - ستبقى العمليات الإنسانية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى خاضعة لتنسيق منسقي الأنشطة الإنسانية في كلا البلدين، بينما ستشمل البعثة الجديدة في المناطق الحدودية موظفي اتصال الشؤون الإنسانية، وذلك لضمان اتصال مناسب بين الوجود ومجتمع الأنشطة الإنسانية. وسيتوقف عدد مراكز عمل وجود الاتصال الإنساني المحتمل على الخيار الذي يتم انتقاؤه.

طاء - حقوق الإنسان

٧٣ - في كلا الخيارين، سينشر عدد قليل من موظفي حقوق الإنسان في إطار البعثة في الأماكن الرئيسية لرصد الحالة في المناطق الصادر بها تكليف وتوثيقها وتقديم تقارير بشأنها، وإجراء تحقيقات أولية بشأن حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وستولى أهمية خاصة لتحديد هوية الجناة، ومواضيعيا، لمسائل العنف الجنسي وحماية الطفل. وفي الوقت

نفسه، يمكن للبعثة أن تعمل عن كثب مع منظمات حقوق الإنسان المحلية وتدرب السلطات المحلية والمجتمع المدني على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المبادئ التوجيهية لحماية المشردين داخليا.

ياء – الإعلام

٧٤ – ينبغي للبعثة أن تشمل عنصرا للإعلام يقوم بتفسير وتعزيز ولاية الأمم المتحدة وأنشطتها في كلا البلدين. وينبغي أن تهدف إلى الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا والمقاتلين والسكان بشكل عام. وينبغي أن تتولى البعثة (أ) وضع وتنفيذ برنامج للتوعية والدعوة على صعيد المجتمع المحلي، يشمل حلقات تدريبية ودورات تدريبية، فضلا عن أنشطة إعلامية أخرى تتسم بطابع تقليدي أكبر، و (ب) التركيز على البث الإذاعي بوصفه أكثر الأدوات فعالية للاتصال المباشر مع السكان. ويمكن أن تشمل البرامج الإذاعية تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة والحماية، فضلا عن تعزيز ولاية الأمم المتحدة وأنشطتها. ولتحقيق أهداف البث الإذاعي المنشودة، ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى في المقام الأول إلى تحديد الشركاء المناسبين الموجودين فعلا في الميدان والذين تتوفر لديهم الشبكات والقدرات.

٧٥ – وينبغي إنشاء المرافق الإعلامية في انجامينا وأبيشي في تشاد، وفي بانغي وبيراو في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كاف – دعم البعثات

٧٦ – نظرا لوضع كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى كبلدين غير ساحليين، سيثير نشر أي وجود للأمم المتحدة في هذين البلدين وبقاؤه بعد ذلك تحديات هائلة. فمنطقة العمليات تتميز بتضاريس صعبة وظروف مناخية قاسية. وتتضرر المنطقة بشدة من الأمطار الغزيرة خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر. وتتسبب الفيضانات في المنطقة، إلى جانب التضاريس الحرجية، في تكوين المستنقعات التي تغطي الجنوب الشرقي من تشاد والشمال والشمال الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجعل ذلك التحرك على الأرض أمرا بالغ الصعوبة ومحفوفا بالمخاطر. لذلك سيكون على وجود الأمم المتحدة أن يعتمد بشكل كبير على النقل الجوي. وتتفشى بدرجة عالية أمراض المناطق المدارية، بما في ذلك الملاريا، مما يشكل مخاطرة صحية تتطلب نشر مرافق صحية متطورة. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ينتشر الفيروس في تشاد بنسبة ٣,٣ في المائة وترتفع هذه النسبة إلى ٦ في المائة في المدن الكبرى وإلى ٨ في المائة في العاصمة انجامينا. وجمهورية أفريقيا الوسطى هي أحد البلدان الأشد تضررا بالمرض في المنطقة

حيث يبلغ معدل انتشار الفيروس نسبة ١١ في المائة. وستكون هناك حاجة إلى تنفيذ برامج البعثة للتوعية بالفيروس والوقاية منه للحد من خطر إصابة حفظة السلام بالفيروس و/أو نشرهم له. وفي الوقت نفسه، سيتعين إدراج شواغل الفيروس في مهام البعثة، من قبيل حقوق الإنسان وتدريب الشرطة الوطنية.

٧٧ - وتتميز تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضا بهياكل أساسية بالغة الضعف، بما في ذلك الطرق والجسور والمطارات والطاقة والنقل والاتصالات والمرافق الصحية. وينحصر النشاط التجاري في كلا البلدين في العاصمتين، باستثناء التعدين والتنقيب على النفط. وهناك اعتماد كبير على السلع والخدمات المستوردة. لذلك فإن أي وجود للأمم المتحدة في كلا البلدين سيتطلب الاستعانة بمصادر خارج المنطقة للسلع والخدمات. وقد يكون من الممكن تعيين بعض الموظفين ذوي المهارات في بانغي. غير أن هناك إمكانيات محدودة جدا في تشاد نظرا للطلب على العمالة ذات المهارات من جانب قطاع النفط وعوامل أخرى.

٧٨ - وتنقل معظم المواد المستوردة إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق ممرين رئيسيين: من دوالا في الكاميرون، وبشكل محدود من بنغازي في الجماهيرية العربية الليبية. ويبلغ متوسط وقت العبور لتصل شحنة ما من دوالا إلى بانغي أو انجامينا مدة تتراوح بين ستة وثمانية أسابيع، حسب فصول السنة. والطرق من بانغي أو انجامينا إلى المناطق المحلية أكثر تعقيدا من ذلك، وتحتكر النقل شبكة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية. لذلك فإن نشر وجود للأمم المتحدة والإبقاء عليه في هذه المنطقة، سيقتضي من المنظمة أن تنشئ هياكلها الأساسية الخاصة بها من ناحية النقل والاتصالات والرعاية الطبية والإمداد والهندسة. وسيتعين استيراد معظم السلع والخدمات من خارج المنطقة.

٧٩ - ونظرا للقيود المشار إليها أعلاه، ستكون أي عملية لنشر وجود للأمم المتحدة في هذه المنطقة عملية مستنزفة للوقت وباهظة التكلفة. وبما أن فصل الأمطار يبدأ في أيار/مايو، سوف يتعين اتخاذ القرار المتعلق بالنشر في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وأيا كان هذا القرار، سيكون من الضروري إيفاد فريق متقدم مصغر في أقرب وقت ممكن لوضع الأساس اللازم لاحتمال نشر بعثة من هذا القبيل.

لام - السلامة والأمن

٨٠ - سيكون للوجود المتعدد الأبعاد عنصر أمني مدني مناسب لتيسير بيئة تسودها السلامة والأمن لتنفيذ الولاية وإنجاز البرنامج. وسيكون ذلك ضروريا نظرا لانعدام الأمن السائد في مناطق النشر المحتملة.

سادسا – الملاحظات والتوصيات

٨١ – على مدى الأسابيع والأشهر الماضية، تدهورت الحالة في المناطق الحدودية بشكل كبير وهي الآن تشكل خطرا كبيرا على السلام والأمن في المنطقة بأكملها. ومن الواضح أن الصراع المدمر في دارفور امتدت آثاره إلى تشاد، وتبدو الصراعات في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى مترابطة بشكل متزايد.

٨٢ – وقد تدهورت أيضا الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان مما له الآن أثره البالغ على السكان المدنيين في شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى. وإذا سمح لأعمال القتال الحالية أن تستمر، فإن المأساة الإنسانية التي نشاهدها فعلا في دارفور والمناطق الحدودية يحتمل لها أن تزداد سوءا. وإني أناشد بقوة الحكومات المعنية، ومختلف جماعات المتمردين، الكف عن مهاجمة المدنيين ومراعاة الطابع الإنساني والمدني لمواقع اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك سلامة العاملين في المجال الإنساني وأصولهم. وفي هذا الصدد، وعملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، يجب تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للسماح بأن تنقل، بسلامة وكرامة، مخيمات اللاجئين في تشاد، الموجودة حاليا في أماكن قريبة جدا من المناطق الحدودية. وأحث الدول الأعضاء على توفير الأموال اللازمة لكل من العمليات الإنسانية الجارية ولنقل مخيمات اللاجئين.

٨٣ – وقد جرت مناقشة عملية نشر الوجود المتعدد الأبعاد التي توخاها مجلس الأمن في الفقرة ٩ (د) من قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦) مع رئيسيْ تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ودعا الرئيس بوزيزي إلى نشر قوات للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. أما الرئيس ديبي فأشار إلى أن تشاد تقبل من حيث المبدأ نشر بعثة للأمم المتحدة، ولكنه أشار إلى أن طابع هذه العملية وقوامها وتكوينها سيحتاج إلى المزيد من المناقشة.

٨٤ – ومن الجلي أن هناك حاجة إلى معالجة سريعة للحالة الأمنية الآخذة في التدهور ولحماية المدنيين في المناطق الحدودية. غير أن الحالة في شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى متقلبة للغاية، في ظل أعمال القتال المستمرة بين كل من حكومتي البلدين وجماعات المتمردين، خاصة في تشاد. وليست هناك حاليا سوى آفاق محدودة لعملية حوار ومصالحة جدية بين الحكومتين والمتمردين في كلا البلدين. وبالمثل، لا توجد حتى الآن أي دلائل عن وجود عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة في دارفور. وبناء على ذلك، فإن نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى سيواجه مخاطر كبيرة، وسيتوقف دخولها بسلام على موافقة الأطراف. وإلاّ فإن أي وجود للأمم المتحدة يمكن أن يصبح هدفا لهجمات من جانب جماعات المتمردين إذا رأت في

هذا الوجود تدخلا في أنشطتها عبر الحدود. وما لم توافق جميع الأطراف المعنية على وقف لإطلاق النار وبدء حوار داخل الدولتين وفيما بينهما يهدف إلى حل سياسي، ستعمل قوة الأمم المتحدة وسط أعمال قتال متواصلة ولن تكون لديها أي استراتيجية واضحة للخروج. لذلك فإن الشروط اللازمة لعملية فعالة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تبدو قائمة وقت إعداد هذا التقرير.

٨٥ - على أنه إذا قرر مجلس الأمن متابعة فكرة إنشاء وجود متعدد الأبعاد للأمم المتحدة في شرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا للفقرة ٩ (د) من القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، فإن عليه أن ينظر في الإذن بنشر بعثة قوية للرصد والحماية، كما هو موصوف في الباب الخامس أعلاه (الخيار باء). فبعثة أصغر، كما هو متوخى في إطار الخيار ألف، لن تكون قادرة على حماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك، وفي الوقت نفسه تحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية. وعلاوة على ذلك، فإن نشرها سيكون محفوفا بمخاطر غير مقبولة وسيثير توقعات لا يحتمل لها أن تتحقق.

٨٦ - وينبغي أن يتوقف قرار نشر هذه البعثة القوية للرصد والحماية التابعة للأمم المتحدة على وقف لأعمال القتال واتفاق من جميع الأطراف على السماح بإدخال القوة وتيسير عملياتها والامتثال تماما لولايتها. وأوصي أيضا بأن يتوقف ذلك على بدء الحكومتين المعنيتين مع بعضهما البعض ومع جماعات المعارضة في كل منها، بما فيها حركات المتمردين المسلحة، لعملية حوار ومصالحة الهدف منها التوصل إلى حل سياسي. وينبغي لمجلس الأمن وكل الدول الأعضاء ذات النفوذ لدى الأطراف أن تضاعف من جهودها لتعزيز هذه العملية السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، سأواصل التشاور مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين بشأن جهود التيسير الضرورية لدعم المصالحة الوطنية في تشاد. وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فقد أوفدت إدارة الشؤون السياسية بعثة إلى المنطقة دون الإقليمية للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين داخل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لبحث السبل والوسائل السلمية لحل الأزمة السياسية الحالية في ذلك البلد.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، فقبل اتخاذ قرار نهائي بشأن النشر في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على مجلس الأمن أن يتحقق من أن الدول الأعضاء مستعدة لتوفير ما يلزم من القوات والشرطة، وللمساعدة في معالجة التحديات اللوجيستية الهائلة، التي ستواجهها عملية من هذا النوع في وقت تستخدم فيه قدرات المنظمة في هذا المنطقة بالفعل بأقصى طاقاتها.

٨٨ - وفي غضون ذلك، قد يرغب مجلس الأمن في النظر في الإذن بإرسال فريق متقدم إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيجمع هذا الفريق المتقدم المزيد من المعلومات عن الحالة

في المناطق الحدودية، ويقوم ببحث إضافي في إمكانيات التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومات المعنية في المنطقة وبين الحكومات وجماعات المعارضة في كل منها. وسيقوم أيضا بالمزيد من التخطيط التفصيلي والإعداد اللوجيستي، وذلك لتمكيني من تقديم توصيات أشمل إلى مجلس الأمن في حينه.

٨٩ - وفي الختام، أود أن أشدد على أن مسؤولية معالجة الحالة في دارفور وشرق تشاد والشمال الشرقي لجمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تقع، أولا وقبل كل شيء، على عاتق قادة تلك البلدان. إذ ينبغي لهم أن يحشدوا ما يلزم من إرادة وقدرة قيادية من أجل التوصل إلى وقف فعلي لأعمال القتال، ومن ثمّ وضع حد للمعاناة التي لا توصف التي يعيشها السكان المدنيون المعنيون. وأهيب بهم أن يراعوا الاتفاقات المختلفة التي انضموا إليها بمحض إرادتهم، وبخاصة اتفاقا طرابلس وانجامينا. وأشجع أيضا الحكومات وجماعات المتمردين في كل من هذه البلدان على الدخول في عملية حوار ومصالحة حقيقية. ذلك أن عملية من هذا القبيل هي وحدها القادرة على ضمان إعادة السلام والاستقرار الدائمين إلى المنطقة.